الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٠

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٣٤

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الرابعة والستون
الملحق رقم ٣٤

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٩ وبرنامج عملها لعام ٢٠١٠

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

[٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠]

المحتويات

الفصل		الصفحة
	بيان المهام	iv
	تصدير بقلم الرئيس	v
الأول –	التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩	١
	ألف – إصلاح وحدة التفتيش المشتركة	١
	باء –بتنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠٩	٢
	جيم – التقارير المنجزة في عام ٢٠٠٩	٢
	دال – التفاعل مع المنظمات المشاركة	١٠
	هاء – متابعة التوصيات	١١
	واو – العلاقات مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى	٢٣
	زاي – الإطار الاستراتيجي الجديد لوحدة التفتيش المشتركة: نهج الإدارة القائمة على النتائج	٢٥
	حاء – الموارد	٢٦
	طاء – المسائل الإدارية	٢٧
الثاني –	برنامج العمل لعام ٢٠١٠	٢٨
المرفقات		
الأول –	تكوين وحدة التفتيش المشتركة	٣٤
الثاني –	قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٩	٣٥

بيان المهام

لما كانت وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات تقييم وتفتيش وتحقيقات على نطاق المنظومة، فإنها تهدف إلى ما يلي:

(أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها الرقابية على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛

(ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛

(ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

(د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

تصدير بقلم الرئيس

عملا بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يسرني أن أعرض هذا التقرير السنوي الذي يقدم عرضا لأنشطة الوحدة في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كما يقدم وصفا لبرنامج عملها لسنة ٢٠١٠، كما قررته الجمعية العامة بموجب قرارها ٦١/٢٦٠.

وأود في بادئ الأمر أن أعرب عن امتنان وحدة التفتيش المشتركة على التوجيه والدعم اللذين قدمتهما الجمعية العامة في قراريها الأخيرين ٦٢/٢٤٦ و ٦٣/٢٧٢. ونقدِّر بوجه خاص إقرار الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ (انظر المرفق الثالث من تقريرنا A/63/34)، الذي سيظل خارطة الطريق بالنسبة لنا. لكن هذا الإقرار لم يُترجم للأسف إلى طلب مدعوم بشكل تام لزيادة الموارد اللازمة. لذلك قمنا بتعديل برنامج عملنا تبعاً لذلك. كنا وسنظل واعين تماماً بأنه، حتى بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما من ضبط النفس، فإن خريف عام ٢٠٠٨ لم يكن أفضل وقت لطلب الوظائف الإضافية المقابلة ولا كان عام ٢٠٠٩ أسهل وقت لمنحها. وكما أُعلن، وانطلاقاً من روح الإدارة القائمة على النتائج، فإننا لن نستطيع تحقيق الزيادة المراد إجراؤها في استعراضات الشؤون التنظيمية والإدارية، بحيث تُخفض من خمسة إلى اثنين في عام ٢٠١٠. ومعنى ذلك تغطية كل منظمة مرة واحدة فقط كل ١٢ عاماً وهي فترة طويلة جداً ستمر دون أن تقوم الوحدة بمهمة الرقابة الخارجية اللازمة. لكننا واثقون من أن الجمعية العامة، على النحو المتوخى في الفقرة ١٧ من القرار ٦٣/٢٧٢، ستقوم مرة أخرى ”بالنظر في أي موارد مرتبطة بتنفيذ نهج الاستراتيجية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل [الأصلي] في سياق الميزانيات البرنامجية المقبلة“.

ويصف الفصل الأول، في جملة أمور، كيف تمكّنت الوحدة في عام ٢٠٠٩ من الحفاظ على متوسط عدد منشوراتها السنوي وجودتها، في اعتقادنا، على الرغم من النقص الخطير في عدد الموظفين في الأمانة العامة. وقد صدر أحد عشر تقريرا ومذكرة في عام ٢٠٠٩، من بينها ثلاثة، طلبتها بعض الهيئات التشريعية بصفة مباشرة، وهو ما يوضح أن الدول الأعضاء ترى في استعراضات الوحدة أداة للحصول - بتكلفة محدودة - على تقييم مستقل تماما عن أوجه حاسمة من المنظمات التي يراقبونها. وكما كان الحال في السنوات الأخيرة، فإن معظم التقارير كان ذا طابع شامل للمنظومة بأسرها، وذلك تمشياً مع الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة.

ويعرض الفرع هاء من الفصل الأول من التقرير آخر ما استجد عن مدى ما نظرت فيه المنظمات المشاركة من التوصيات السابقة للوحدة وما قبلته ونفَّذته منها، ولا سيما من المنشورات الصادرة في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨. ويؤكد التحليل أن انخفاض معدلات قبول وتنفيذ التوصيات ذات الطابع الشامل للمنظومة بأسرها، على ما يبدو، يُعزى إلى أوجه القصور في نظام الإبلاغ وليس في مضمون هذه التوصيات. وهي تؤكد بطء النظر بها من جانب المنظمات (الأمانات والهيئات التشريعية) وعدم اتخاذ القرارات الحقيقية من جانب الهيئات التشريعية التي كل ما تفعله في كثير من الأحيان أنها ''تحيط علماً'' فقط بالتقرير وتوصياته. ومن ناحية إيجابية، فإن معدلات تنفيذ التوصيات المقبولة جيدةٌ من حيث المواضيع الشاملة للمنظومة بأسرها، وممتازة من حيث التقارير التي تتناول منظمة واحدة. ومن بين التوصيات المقبولة، تظهِر البيانات المقدَّمة بشأن معدلات التنفيذ حصول تقدم حقيقي، وخاصة بالنسبة للمواضيع التي تتناول منظمة واحدة.

واستجابة للقرار ٢٤٦/٦٢، فإن قرار الموافقة على استحداث نظام للمتابعة يُقام على شبكة الإنترنت سيؤثر بشكل إيجابي في مستوى المعلومات المتاحة بشأن قضايا المتابعة. وبمجرد تنفيذ هذا المشروع، فإنه سيعطي حقا لكل مندوب وكل بعثة دائمة وكل وزارة معنية فرصة التحقق مباشرة في موقع وحدة التفتيش المشتركة على شبكة الإنترنت مما أولته الأمانات والأجهزة التشريعية المعنية من اعتبار لأي تقرير أو مذكرة وما ورد فيهما من توصيات، وممارسة بعض الضغوط في هذا الصدد، إن لزم الأمر.

وفيما يخص المبدأ الراسخ المتمثل في المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء والأمانات والوحدة نفسها عن كفاءة وحدة التفتيش المشتركة، فإننا نقدِّر الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قراريها ٢٤٦/٦٢ (الفقرة ٨) و ٢٧٢/٦٣ (الفقرة ١١) إلى الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين. ونحن على ثقة بأن التقرير المقبل سيُعرض في الدورة المستأنفة وسيفي، خلافاً لسابقه A/63/731 بمتطلبات تسجيل التدابير المتخذة في الأمانات المعنية للنظر في كل تقرير من تقارير الوحدة، في أقرب وقت ممكن في إطار بند مناسب من بنود جدول أعمال الهيئة التشريعية المعنية، عملا بالمادة ١١-٤ من النظام الأساسي للوحدة، مما سيمنح المندوبين القدر الكافي من الوقت والوثائق للمناقشة واتخاذ القرار من خلال قبولها أو رفضها بدلا من مجرد الإحاطة علماً بالتقارير بشكل غير قاطع.

ويعرض الفصل الثاني المشاريع المدرجة في برنامج عملها لعام ٢٠١٠، وهي تتضمن ١٠ مشاريع جديدة تشمل سبعة مواضيع على نطاق المنظومة وموضوعا واحدا على نطاق عدة منظمات، واستعراضين للتنظيم والإدارة يتعلقان بمنظمتين بعينهما وهي نسبة تتطلب

جهودا أكثر من أي وقت مضى. والوحدة، إذ تواصل السير في الاتجاه الذي سارت عليه في السنوات الأربع الماضية، سوف تعالج في ثمانية مشاريع من مشاريعها العشرة، العدد المتزايد من الاقتراحات الواردة إليها من المنظمات المشاركة فيها (من ثلاثة مقترحات في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧ مقترحاً في عام ٢٠٠٩). وعلاوة على ذلك، كان عليها الحد من عدد المشاريع التي يمكن اختيارها بصورة مباشرة من خلال عملية تحديد الأولويات بإدراج موضوعين أيضا من ''قائمتها'' – وهي قائمة انتظار متنامية تضم المواضيع التي تحظى باهتمام لكنها تتجاوز قدرة الوحدة على الإنجاز في السنة المقبلة. وطلبت الوحدة لأول مرة إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين أن تتلقى بصفة منهجية الاقتراحات الشاملة للمنظومة بأسرها، وأن تطلب إلى المنظمات المشاركة تحديد مواضيعها ذات الأولوية. ونحن نعتقد أن هذه العملية قد أضافت بعض القيمة إلى برنامج العمل الحالي.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فاجأتنا الجمعية العامة بقرارها ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، حيث تضمن الفقرة ٨ التي أُعدت بتكتّم والتي تضع الوحدة على قدم المساواة مع مجموعة من الممارسين المهنيين الذين يعملون في وحدات التقييم التابعة للعديد من مؤسسات المنظومة. وفي هذا القرار تطلب الجمعية العامة ''إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، مقترحات إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين بشأن إيجاد طرائق لإنشاء آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة من أجل تقييم الكفاءة والفعالية والأداء في المنظومة بأكملها، مع مراعاة مهام التقييم التي تنفذها منظمات الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، كل في مجال اختصاصه''.

وتود الوحدة أن تنوه إلى روح القرارات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات كل ثلاث سنوات، ولا سيما القرار ٢٠٨/٦٢، الذي يشير إليه الطلب المنوّه عنه أعلاه، والذي يضع البلدان نفسها في صميم الجهود التي يبذلها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (الفقرة ١٠ من الديباجة، والفقرات ٨ و ١٠ و ١٢ من المنطوق). ونود أن نؤكد على أن الجمعية العامة لم تطلب في قرارها ٣١١/٦٣ بالضرورة إنشاء وحدة للتقييم على نطاق المنظومة، بل تطلب إنشاء آلية.

ولأن معظم التقييمات التي سيُنظر فيها ضمن هذا النظام هي في حدود ولاية الهيئات القائمة، فإننا نعتبر أن أفضل طريقة للمضي قدماً هي وضع طرائق لتحسين قدراتها وتشجيع وتمويل قدر أكبر من التعاون والتقييمات المشتركة لقضايا محددة تشمل المنظومة بكاملها. وأخيراً، يجب علينا تفادي ازدواجية الولايات القائمة، ولا سيما ولاية الوحدة كما أكدتها

الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٦٣ بصفتها ”الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء عمليات تقييم وتفتيش وتحقيقات على نطاق المنظومة“. ويمكن للوحدة أن تجري عمليات تقييم مستقلة على نطاق المنظومة من خلال حيادها المعترف به تجاه المنظمات المشاركة المستمدة من مركز أعضائها المنتَخبين، وتوزيعهم الجغرافي، وإجراءاتها الداخلية التي تكفل فائدة الحكمة الجماعية للوحدة بالنسبة لجميع نواتجها. والوحدة على استعداد للمشاركة مشاركة وثيقة في هذه العملية وتحتفظ بحقها في إعداد تعليقات منفصلة للجمعية العامة بشأن أي اقتراح رسمي ستتلقاه في المستقبل.

(توقيع) جيرار **بيرو**
الرئيس
جنيف، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

الفصل الأول

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩

ألف – إصلاح وحدة التفتيش المشتركة

١ – منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والمفتشون يضطلعون باستعراض لإجراءات عملهم الداخلية في جميع المجالات الرئيسية. ويشمل ذلك أيضا تناول اعتماد المبادئ والإجراءات اللازمة لإجراء تحقيقات الوحدة وكذلك النظر في الطلب المتزايد مؤخرا على المواضيع الشاملة للمنظومة بأسرها في أعمالها واعتماد إطار التخطيط الاستراتيجي للوحدة. ويروم هذا الاستعراض تبسيط أسلوب عمل الوحدة والترتيبات الإدارية ذات الصلة لإعداد عملها وإنجازه، وضمان متابعة عملها بمزيد من الكفاءة على أساس المسؤوليات المقتسمة بالتساوي بين المفتشين كأقران. وستمكِّن الإجراءات المنقحة المفتشين من أداء واجباتهم على نحو أفضل في استقلال تام وبدعم كاف من الأمانة في مختلف مراحل كل عملية تقييم وتفتيش وتحقيق، والاستفادة من عمليات الاستعراض التي يجريها الأقران لتوصياتهم.

٢ – وقامت الوحدة أيضاً بالنظر ملياً في التقييم الذاتي الذي أجرته أمانتها في عام ٢٠٠٨ ونفّذت ما جاء فيه. وقد ركّز هذا التقييم الذاتي الذي يجمع بين دراسة استقصائية عن ٧٥ من أصحاب المصلحة وتقييم ذاتي نقدي بشأن تنفيذ ولاية الوحدة وإنفاق الموارد ذات الصلة، وبخاصة كمّ التوجيهات التي وردت من الجمعية العامة في قراراتها والتدابير التي اتخذتها الوحدة للامتثال لها، وتطوُّر حالة ميزانية الوحدة وموظفيها؛ والفائدة المتوقعة من تقارير الوحدة، وعدد نواتج الوحدة ونطاقها؛ وأساليب العمل المعتمدة لإعداد التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية؛ وتحليل أوجه التفاعل مع المنظمات المشارِكة وتنفيذ/أثر التوصيات.

٣ – وأكد التقييم الذاتي حدوث زيادة في تقدير عمل الوحدة وبالتالي يشير إلى بعض النتائج الأولى لجهود الإصلاح التي تبذلها الوحدة. وكشف التقييم الذاتي في الوقت ذاته وجود عدد من المجالات الممكن تحسينها مثل متابعة التوصيات، ومراقبة الجودة، وإدارة الوثائق، وتقاسم المعرفة والموارد البشرية. وستعمل الوحدة جاهدة على تناول هذه النتائج في عملها وخططها المستقبلية لمواصلة الحوار مع أصحاب المصلحة فيها وذلك لضمان التفكير المستمر في ردود الفعل هذه.

٤ – وقد أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٦٣ الإطار الاستراتيجي للوحدة الذي يحدد أهدافها في الأجلين الطويل والمتوسط وما تسعى الوحدة إلى تحقيقه في الفترة ٢٠١٠–

٢٠١٩. غير أن الموارد الإضافية المطلوبة في مشروع الميزانية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ لتحقيق النواتج المتوقعة لم تتم الموافقة عليها.

٥ - وفي مجال الموارد البشرية، تعززت إدارة الوحدة أخيرا بقدوم الأمينة التنفيذية الجديدة في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وأُعيد بالتالي تنظيم عمل الأمانة للسماح بتجميع أكثر تماسكا للمهام ذات الصلة بإعداد خطة العمل السنوية وتنفيذها. وسيتولى كبيرا موظفي التقييم والتفتيش قيادة مجموعتي التخطيط الاستراتيجي ومراقبة الجودة، وإدارة المعارف وتبادلها.

٦ - وأمرت الأمانة بإجراء دراسة جدوى للنظام المعتزم إنشاؤه على شبكة الإنترنت لمتابعة توصيات الوحدة. وستستعرض هذه الدراسة النظم الإلكترونية المباشرة التي تستخدمها دوائر الرقابة الأخرى، وستقارن في ما بينها؛ وستحدد مواصفات متطلبات البرمجيات؛ وستحدد الخيارات الاستراتيجية من حيث الأغراض الوظيفية، والتطبيقات المراد تطويرها، والبنية التحتية التقنية، والموارد البشرية وتكاليف النظام.

باء - بتنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠٩

٧ - تضمن برنامج العمل لعام ٢٠٠٩، الذي اعتمدته وحدة التفتيش المشتركة في دورتها الشتوية[(١)] عشرة مشاريع يبدأ العمل فيها خلال العام. وأُضيف مشروع جديد أيضا وعُلق آخر لتعيد الوحدة النظر فيه في مرحلة لاحقة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الوحدة العمل على تنفيذ ١١ مشروعا مُرحَّلة من برامج عمل سابقة. وبلغ مجموع المهام الجارية ٢١ مهمة.

٨ - وبحلول أواخر عام ٢٠٠٩، اكتملت ثمانية مشاريع من برامج العمل السابقة وثلاثة من برنامج العمل الجاري. وسيُرحّل عشرة مشاريع إلى عام ٢٠١٠، وسيكتمل معظمها في أوائل العام.

جيم - التقارير المنجزة في عام ٢٠٠٩

٩ - أصدرت وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٩، عشرة تقارير ومذكرتين، انطوت على ١٢٤ توصية. وكانت سبعة منها ذات طابع شامل للمنظومة بأسرها، في حين كانت الخمسة الأخرى تتعلق بفرادى المنظمات. وكان التكليف بإجراء الاستعراض في ثلاث من فرادى المنظمات الخمس قد صدر من هيئاتها التشريعية (الاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٣٤ والتصويب (A/63/34 و Corr.1)، الفصل الثاني.

الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الوحدة رسالتين إداريتين.

١٠ - *JIU/REP/2008/3*، الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة. صدر التقرير بجميع اللغات الرسمية في عام ٢٠٠٩ (انظر A/63/83/Add.1) على الرغم من أن النسخة الأصلية قد وضعت في صيغتها النهائية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر موجزه في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩)[٢]. وقد رحّب أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بالتقرير الشامل بوصفه استعراضا وتحليلا مستقلا لترتيبات للإدارة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة والذي أضافت نتائجه وتوصياته للزخم المتنامي لتحديد الطرق العملية لتحسين الإدارة البيئية الدولية.

١١ - أتاح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التقرير للحكومات من خلال لجنة الممثلين الدائمين والدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠٠٩ على التوالي. وقرر مجلس الإدارة، آخذا في اعتباره الاستعراض الذي أجرته الوحدة، إنشاء فريق استشاري من الوزراء أو من ممثلين رفيعي المستوى يعنى بالإدارة البيئية الدولية من أجل تقديم مدخلات للجمعية العامة بشأن تحسين تلك الإدارة[٣]. وأوصى الفريق الاستشاري أن ينظر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في التوصيات الواردة في التقرير كجزء من التدابير الرامية إلى تحقيق الفعالية، والكفاءة والاتساق في المنظومة. وبغية مساعدة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على النظر فيه، قدم المدير التنفيذي إلى المجلس/المنتدى تعليقات مفصلة على التقرير في دورته الاستثنائية الحادية عشرة المزمع عقدها في بالي، إندونيسيا، في شباط/فبراير ٢٠١٠ (مذكرة من المدير التنفيذي مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، UNEP/GCSS.XI/5).

١٢ - *JIU/REP/2009/1*، استعراض الإدارة والتنظيم في منظمة السياحة العالمية. ويشكل هذا الاستعراض جزءا من سلسلة استعراضات أجرتها الوحدة للإدارة والتنظيم في منظمات مشاركة. وكان الهدف من الاستعراض هو تحديد مجالات تحسين ممارسات الإدارة والتنظيم في منظمة السياحة العالمية. وركز الاستعراض على الهيكل والحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي والميزنة، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات الدعم المركزية والرقابة والتعاون مع

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفقرتان ٢١ و ٢٢.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25)، المرفق الأول، المقرر ٤/٢٥.

كيانات الأمم المتحدة والقطاع الخاص الأخرى. وتضمن الاستعراض ٢٥ توصية ١٣ منها موجهة إلى الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية و ١١ إلى المجلس التنفيذي للمنظمة والجمعية العامة. وكانت التوصية رقم ٢٥ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ولما كانت منظمة السياحة العالمية قد انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، فإنها لا تزال تجري عملية مواءمة قواعدها وإجراءاتها بغية الامتثال لتلك المعمول بها في الأمم المتحدة. وكان من رأي المفتش أن تخضع طلبات العضوية في منظومة الأمم المتحدة في المستقبل إلى عملية تأهيل خارجية ومستقلة.

١٣ - وقد سرّ وحدة التفتيش المشتركة ملاحظة أنه منذ صدور التقرير، أنشأ المجلس التنفيذي للمنظمة فريقا عاملا للنظر في توصيات الوحدة الموجهة إلى الجمعية العامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عقدت الجمعية دورتها الثامنة عشرة في كازاخستان حيث عرض المفتش التقرير وساعد الفريق العامل في مداولاته.

١٤ - *JIU/REP/2009/2*، تقرير المتابعة الثاني للاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٩/٦١ إلى وحدة التفتيش المشتركة مساعدة مجلس حقوق الإنسان على الرصد المنتظم لتنفيذ القرار، وذلك بجملة أمور من بينها تقديم تقرير متابعة شامل إلى مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٩ عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر في عام ٢٠٠٧ (JIU/REP/2007/8).

١٥ - ما زالت اثنتان من التوصيات العشر الواردة في الاستعراض الإداري الأولي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي جرى في عام ٢٠٠٣، قيد التنفيذ عند إجراء المتابعة للاستعراض الأولي في عام ٢٠٠٦. واستعرض تقرير عام ٢٠٠٩ تنفيذ هاتين التوصيتين مقرا ببعض التحسن، ولكنه لاحظ أنهما لم تنفذا بالكامل بعد. ولا يزال التوزيع الجغرافي للموظفين في حاجة إلى الرصد من جانب مجلس حقوق الإنسان وعليه أيضا إيلاء الرعاية الواجبة للتوازن الجنساني، وتنقل الموظفين والتطوير الوظيفي. وأوصى التقرير أيضا مجلس حقوق الإنسان أن يواصل تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز انتقاء وتمويل مرشحين من البلدان النامية في إطار برنامج الخبراء المعاونين للمفوضية.

١٦ - *JIU/REP/2009/3*، فعالية الوجود الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات. كان تقييم فعالية الوجود الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات مدرجا، بوصفة مشروعا صدر به تكليف، في برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٩ بناء على طلب مؤتمر المفوضين للاتحاد، لدراسة تنفيذ القرار المتعلق بتعزيز الوجود الإقليمي للاتحاد (القرار ٢٥، استعراض أنتاليا، ٢٠٠٦)، وتحديد المجالات التي يمكن تحسين كفاءتها، وتقييم مستوى الرضا عن الوجود الإقليمي

للاتحاد في أوساط الدول الأعضاء في الاتحاد، وأعضاء القطاعات والمنظمات الإقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٧ - وأظهر الاستعراض أن بعض التقدم قد أُحرز في تنفيذ القرار ٢٥، ولكن تمس الحاجة لبذل المزيد من الجهود للوفاء بأحكامه، ولا سيما فيما يتعلق بتمكين المكاتب الإقليمية وإضفاء الطابع اللامركزي على مسؤوليات معينة لتيسير استقلالها بشكل أكبر.

١٨ - أظهرت الدراسة الاستقصائية والاستعراضات الرضا عن الوجود الإقليمي للاتحاد بصفة عامة، ومساهمته الفنية على الصعيد الإقليمي في أنشطة الأعضاء. بيد أن الموارد البشرية والمالية المخصصة للمكاتب الإقليمية لا تتماشى مع العدد المتزايد من الأنشطة التي من المتوقع الاضطلاع بها. ووضع التقييم اقتراحات ملموسة بشأن تعزيز الشبكة الإقليمية والمحلية لمكاتب الاتحاد وإعادة هيكلتها وأكد على الحاجة إلى التعاون الوثيق لمختلف قطاعات الاتحاد مع المكاتب الإقليمية وحدد الخطوات الواجب اتخاذها في مجال إدارة الموارد البشرية، والمشتريات، وإدارة مشاريع وعمليات المكاتب الميدانية وتفاعلاتها مع المقر.

١٩ - وضم التقرير ٥ توصيات تتطلب اتخاذ إجراء من جانب هيئات الاتحاد التشريعية و ١٢ توصية لموظفي الاتحاد المنتخبين لتحسين إدارة الشؤون الإدارية والتجارية للمنظمة. وقد اعتمد مجلس الاتحاد التوصيات الواردة في التقرير وطُلب إلى الأمين العام للاتحاد تقديم خطة تنفيذية إلى الدورة القادمة للمجلس.

٢٠ - *JIU/REP/2009/4*، تقييم الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كلف مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثامنة الوحدة بإجراء تقييم للآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كمتابعة للتقرير السابق (JIU/REP/2005/5) وما تلا ذلك من نتائج أعمال الفريق الحكومي الدولي العامل بين الدورات الذي أنشئ عقب تقديم التوصيات الواردة في التقرير المذكور. وبالإضافة إلى إجراء المقابلات والاستعراض المكتبي المعمق فقد بدأت دراسة استقصائية باستخدام الإنترنت تشارك فيها الجهات صاحبة المصلحة المعنية (المنظمات الشريكة، وجميع جهات التنسيق المعنية بالاتفاقية، والجهات المانحة للآلية العالمية، وأعضاء لجنة التيسير، وغيرها) والتي توفر نتائج مستنيرة تدعم النتائج التي توصل إليها البحث النوعي.

٢١ - وكان للتقرير أثر فعال في مؤتمر الدول الأطراف في دورته التاسعة المعقودة في بوينس آيرس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لمعالجة المسائل الرئيسية وتحديد أولويات مجالات العمل لتعزيز الفعالية، والتنسيق والامتثال لولاية الاتفاقية. وعقب عملية المشاورات غير الرسمية، قدم رئيس اللجنة الجامعة مشروع مقرر (قرار) رحب فيه بتقرير الوحدة وترجم إلى عمل

جميع التوصيات باستثناء واحدة تتعلق بدمج الآلية العالمية والأمانة الدائمة، وهو أمر كُلِّف مكتب مؤتمر الأطراف بالنظر فيه بالتفصيل وتقديم استنتاجاته بشأنه إلى مؤتمر الدول الأطراف في دورته العاشرة.

٢٢ - *JIU/REP/2009/5*، ''نحو المزيد من اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا'' أُجري بناء على اقتراح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ويضم التقرير ١٧ توصية (ثلاث منها موجهة إلى مجالس الإدارة) تهدف إلى تعزيز التنسيق، والتعاون واتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا على الصُعد العالمية، والإقليمية، ودون الإقليمية والقطرية.

٢٣ - وأوصى التقييم بما يلي: قيام الأمين العام وغيره من الرؤساء التنفيذيين باستعراض ولاية كل منهم فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى أفريقيا؛ وتعزيز تبادل المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة؛ وتعزيز آلية التنسيق الإقليمية ونظم مجموعاتها عن طريق تعزيز دور التنسيق الاستراتيجي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وتحسين اتساق إطار عمل الآلية مع احتياجات وأولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامج شراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإنشاء إطار تنسيقي دون إقليمي تشارك فيه على نحو وثيق الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا؛ وتشجيع الإمساك بزمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وتعزيز قدرات وموارد فريقي المديرين الإقليميين في أفريقيا؛ والبدء في إجراء استعراض يقوده مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن تعبئة الموارد وآليات التمويل لكفالة الاستقرار المالي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا في إطار آلية التنسيق الإقليمية وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٤ - وقدم منسق التقرير بناء على دعوة وجهت إليه، تقرير الوحدة إلى الدورة العاشرة لآلية التنسيق الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها في أفريقيا، التي استضافتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٥ - *JIU/REP/2009/6*، النقل إلى الخارج في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، يقدم التقرير تقييما لسياسات، وممارسات، وتجارب منظومة الأمم المتحدة في مجال النقل إلى الخارج (نقل الأنشطة غير الأساسية إلى مناطق منخفضة التكلفة)، ويحدد أفضل الممارسات والدروس المستفادة في هذا المجال. ويضم التقرير تحليلا مفصلا عن المبادرات الأخيرة لمركز خدمات النقل إلى الخارج للمنظمات الأربع (منظمة الصحة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي) ويسلط الضوء على الكثير من جوانب عملية النقل إلى الخارج من قبيل وضع السياسات، ودور مجالس الإدارة،

والتأثير على الموظفين، والتخطيط، والاتصالات وإدارة المشاريع، وتعيين الموظفين الفنيين الوطنيين، والرصد والإبلاغ، ومنجزات المراكز الحالية لخدمات النقل إلى الخارج، والتعاون المشترك بين الوكالات. ويقترح ١٨ توصية للاستفادة منها بوصفها معايير للتنفيذ من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لدى نظرها في نقل الخدمات الإدارية إلى الخارج.

٢٦ - *JIU/REP/2009/7*، استعراض الإدارة والتنظيم في برنامج الأغذية العالمي. حدَّد هذا الاستعراض المجالات التي هي في حاجة إلى التحسين مُركِّزا على الحوكمة، والإدارة التنفيذية، والإدارة، والتخطيط الاستراتيجي، والميزنة، وإدارة الموارد البشرية، والرقابة، في جملة مسائل أخرى. ويضم التقرير ١٢ توصية: تسع منها موجهة إلى المدير التنفيذي وثلاث إلى المجلس التنفيذي.

٢٧ - اتسم التقييم الشامل لبرنامج الأغذية العالمي بالإيجابية إلى حد كبير من حيث التنظيم والإدارة؛ ووجد المفتشون منظمة نشطة وتتحسن ذاتيا وملتزمة بالتكيف مع بيئة متغيرة وتحسن فعاليتها وكفاءتها. ويفرض نموذج العمل الذي يركز على حالات الطوارئ والتمويل القائم على التبرعات بالكامل ظروفا صعبة على البرنامج لتنفيذ ولايته. ومراعاة لذلك، فقد قُدمت بعض التوصيات لتعزيز الشفافية والتأكيد في مجال تخصيص الموارد ولتعزيز الاتصال مع الجهات المانحة.

٢٨ - ويؤكد الاستعراض أنه بالرغم من تحقيق إنجازات حقيقية، فهناك إمكانية لمزيد من تبسيط الهيكل اللامركزي المؤلف من ثلاث طبقات، وكذلك في مجال إدارة الموارد البشرية، ولا سيما من أجل تحسين العلاقات بين الموظفين والإدارة على المدى الطويل.

٢٩ - *JIU/REP/2009/8*، اختيار الرؤساء التنفيذيين وشروط خدمتهم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. بناء على اقتراح داخلي واقتراح مواز قدمه مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة، قيّم هذا الاستعراض الإطار القانوني والمؤسسي والممارسات المتبعة في اختيار وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة وسائر الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شروط خدمتهم، للمساعدة على وضع معايير منسقة من شأنها ضمان أعلى مستويات الجودة في القيادة والإدارة.

٣٠ - ويتضمن التقرير ١٣ توصية، منها واحدة موجهة إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين لاتخاذ إجراء بشأنها، واثنتان موجهتان إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وعشر موجهات إلى الهيئات التشريعية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتشير التوصيات التي تتناول عملية الاختيار إلى مسائل مثل ما يلي: شفافية عملية الاختيار؛ والمواعيد الزمنية للاختيار؛ والتناوب الإقليمي، والمساواة بين الجنسين في عملية الاختيار؛ والفحوص الطبية للمرشحين، ووضع

إجراءات للمرشحين الداخليين، وحسن السلوك خلال الحملة الانتخابية من جانب المرشحين والحكومات الداعمة لهم. وتركز التوصيات التي تتناول شروط الخدمة للرؤساء التنفيذيين على قضايا مثل ما يلي: شروط تعيين الرؤساء التنفيذيين؛ وحالات تضارب المصالح المحتمل المتعلق بالرؤساء التنفيذيين، وسوء السلوك المحتمل/المخالفات المحتملة من جانب الرؤساء التنفيذيين، وسياسات بيان الإقرار المالي المطبقة على الرؤساء التنفيذيين، وقبول الهدايا والجوائز والأوسمة.

٣١ - *JIU/REP/2009/9*، دور الممثلين الخاصين للأمين العام والمنسقين المقيمين: إطار معياري لتحقيق الاتساق والتكامل في إطار منظومة الأمم المتحدة. يستعرض التقرير أدوار الممثلين الخاصين للأمين العام والمنسقين المقيمين في سياق عملية الاتساق والتكامل في منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - ويدرس التقرير العوائق الحالية التي تواجه تحقيق الاتساق والتكامل في منظومة الأمم المتحدة، ويقدم توجيهات لتذليل تلك العوائق، عن طريق سلسلة تتألف من ١٨ معيارا مرجعيا. وهو يقترح نموذجا مرنا للاتساق والتكامل، يمكن تعديله بما يلبي احتياجات و ''رغبات'' جميع البلدان التي تعمل فيها منظومة الأمم المتحدة من أجل البلدان التي تسير على الطريق المؤدي إلى التنمية، وتلك التي تعاني من نزاع أو التي هي في مرحلة ما بعد النزاع. والدول الأعضاء مدعوة إلى اعتماد لإطار المعياري المقترح كمقياس ودليل يُستهدى به لقياس الجهود المبذولة للتوصل إلى منظمة أكثر كفاءة وفعالية، تلبي احتياجات البلدان على نحو أفضل.

٣٣ - ويستفيد التقرير من الملاحظات التي وردت من ما يربو على ١٠٠ مقابلة أجراها المفتش مع مسؤولين من مختلف المنظمات المشاركة في مختلف مراكز العمل، وكذلك مع ممثلين عن حكومات البلدان المضيفة والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال. كما استفاد التقرير أيضا من جلسة لتبادل الأفكار، عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ واعتمدت على المشاركة النشطة من جانب مسؤولين رفيعي المستوى من الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٣٤ - *JIU/NOTE/2009/1*، أنشطة الشركات الراعية في منظومة الأمم المتحدة: المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية. تُقيِّم هذه المذكرة المبادئ العامة والمعايير والمبادئ التوجيهية التي تحكم أنشطة الشركات الراعية، وذلك بهدف الحد من المخاطر المرتبطة بها، ولتعزيز اتساق تلك الأنشطة من منظور شامل للمنظومة بأكملها.

٣٥ - وتُعد منظومة الأمم المتحدة، نظرا لقيمها الأساسية العالمية وبروزها بوضوح في وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، شريكا متميزا لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يساعد ذلك على تعزيز عمل الأمم المتحدة. ولكن هناك مخاطر مرتبطة بذلك مثل احتمال فقدان استقلالية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وحريتها في التصرف، والمخاطر التي تتعرض لها سمعتها أو صورتها مما قد يترتب على اختيار شركاء غير مناسبين و/أو أنشطة غير ملائمة.

٣٦ - وفي هذا الصدد، توصي المذكرة بتنقيح المبادئ التوجيهية للتعاون مع القطاع الخاص، والتي ينبغي تبسيطها على نحو ملائم وتطبيقها على نحو متسق على نطاق المنظومة. وتقترح مواصلة تطوير آليات على نطاق المنظومة لتبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بالشراكة، فضلا عن برامج التدريب الأساسية وتلك المصممة خصيصا للموظفين المتعاملين مع القطاع الخاص، من أجل الاستجابة لإشراك الأمم المتحدة في شراكات ناجحة.

٣٧ - *JIU/NOTE/2009/2*، برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة. بناء على اقتراح داخلي، أدرجت الوحدة في برنامج عملها لعام ٢٠٠٨ مذكرة بشأن برامج التدريب الداخلي في منظومة الأمم المتحدة، ووضعتها في صيغتها النهائية في عام ٢٠٠٩. وشمل الاستعراض ١٨ منظمة، وجمع وجهات نظر من مختلف الجهات المعنية داخل المنظمات، بما في ذلك إدارات الموارد البشرية والمشرفون والمتدربون الداخليون، وكذلك بعض الجهات الراعية لبرامج التدريب الداخلي. وتقدم المذكرة لمحة عامة عن المجموعة المتنوعة من برامج التدريب الداخلي داخل منظومة الأمم المتحدة، وتقدم توصيات لتعزيز شفافيتها وفعاليتها. وكشفت النتائج عن أن برامج التدريب تلقى تقييما إيجابيا من جانب جميع الجهات المعنية، وأنها خبرة مفيدة لكل الأطراف. وتشمل القضايا التي تم تحديدها ضرورة تحسين أداء البرامج وتحسين دعم دورة العملية ابتداء من التطبيق وحتى التقييم النهائي.

٣٨ - وتقترح التوصيات تدابير ملموسة لتوسيع نطاق الفرص المتاحة لزيادة التوزيع الجغرافي للمتدربين الداخليين، وتعزيز الروابط مع الأوساط الأكاديمية، وزيادة تطوير الأنظمة المحوسبة لتسهيل إمكانية الوصول إلى برامج التدريب الداخلي، وإزالة القيود عن توظيف المتدربين مستقبلا بحيث يمكن لهم أن يتقدموا بطلبات وأن يتنافسوا على قدم المساواة بوصفهم مرشحين خارجيين. وتلقت وحدة التفتيش المشتركة ردود فعل إيجابية من بعض المنظمات التي أعادت توضيح برامج التدريب الداخلي بها في أعقاب المقابلات مع فريق تلك الوحدة.

٣٩ - *JIU/ML/2009/1*، صرف سلف السفر بواسطة الشيكات السياحية في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. أُعدت الرسالة الإدارية نظرا لأن موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف وكذلك بعض المنظمات الأخرى التي يخدمها مكتب الأمم المتحدة بجنيف لأغراض السفر الرسمي ليسوا جميعا مدركين إمكانية الحصول على سلف السفر لا تقتصر على الشيكات السياحية فقط ولكنها ممكنة أيضا عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال. وقد طُلب توضيح بشأن هذه المسألة من مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وتم الحصول عليه منه، وأسفر ذلك عن اعتماد إجراءات مالية منقحة لسلف السفر.

٤٠ - *JIU/ML/2009/2*، معايير العضوية للإدراج ضمن فريق التفاوض المشترك مع الخطوط الجوية، التابع للمنظمات الدولية في جنيف. تأسس الفريق العامل المعني بالمفاوضات المشتركة مع الخطوط الجوية، في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠١، ويضم حاليا ١٠ منظمات دولية تتخذ من جنيف مقرا لها. ووصلت القيمة الإجمالية لتذاكر السفر الجوي التي اشتراها الفريق في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢٠ مليون فرنك سويسري. ونتيجة للتفاوض للحصول على أسعار تفضيلية لتذاكر الطيران، تمكن أعضاء فريق المنظمات الدولية في جنيف من توفير مبلغ لا يقل عن ١٩,٢٤ مليون فرنك سويسري في عام ٢٠٠٨. ولكن في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، استُبعدت منظمة دولية، كانت قد استفادت من أسعار تذاكر السفر المخفضة عن طريق التفاوض ولها حجم كبير من السفريات. وطلبت الرسالة الإدارية توضيحا لأساس ذلك الاستبعاد وتبيانا لمعايير العضوية للمشاركة في المفاوضات المشتركة. ورد فريق المنظمات الدولية مؤكدا أن الفريق العامل يحكمه النظام الأساسي لمجموعة أنشطة المشتريات المشتركة، وبالتالي يمكن للمنظمة المستبعدة أن تتقدم بطلب للعضوية في تلك المجموعة، وعند قبولها، يمكنها الاستفادة من أسعار تذاكر السفر المخفضة عن طريق التفاوض.

دال - التفاعل مع المنظمات المشاركة

٤١ - استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٥٨، واصلت الوحدة تعزيز حوارها مع المنظمات المشاركة خلال عام ٢٠٠٩ تماشيا مع السياسة العامة والمبادئ التوجيهية المنقحة التي اعتمدت في عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، واصل المفتشون المعينون كجهة اتصال طلب إجراء مقابلات مع مسؤولي المنظمات المشاركة لمناقشة سبل تحسين العلاقات المتبادلة.

٤٢ - وعُقدت اجتماعات مع نائب الأمين العام للأمم المتحدة والرؤساء التنفيذيين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وإضافة

إلى ذلك، استغل المفتشون المعينون كجهة اتصال، خلال بعثاتهم المتصلة بالمشروع، الفرصة للاجتماع مع جهات الاتصال في كل من المنظمات المشاركة المعنية، حسب مقتضى الحال. وخلال هذه الاجتماعات، جرت مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لكل من الوحدة والمنظمات.

٤٣ - كما شارك المفتشون في دورات الهيئات التشريعية للمنظمات، حيث جرى النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة (الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية). وفي الأمم المتحدة، عرض منسقو التقارير أيضا تقاريرهم، حسب الاقتضاء، على اللجنة الخامسة واللجنة الثانية التابعتين للجمعية العامة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقبلت وحدة التفتيش المشتركة أيضا دعوة لحضور الدورة التاسعة لمؤتمر الدول لأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذي الصلة.

٤٤ - وجرت أيضا اتصالات مع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ورئيس الجمعية العامة، في سياق إعداد التقارير والزيارات إلى نيويورك، وكذلك مع الجهات المانحة المحتملة.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٩، مُثلت الوحدة في عدة مشاورات رسمية وغير رسمية مع اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة، لمناقشة التقرير السنوي للوحدة وبرنامج عملها وميزانيتها المقترحة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٤٦ - ووفرت هذه الاجتماعات فرصا فريدة للتفاعل مع الأمانات والدول الأعضاء من أجل تعزيز فهم أفضل لعمل الوحدة والتحديات التي تواجهها. وتعتزم الوحدة الاستمرار في تنظيم هذه الاجتماعات في عام ٢٠١٠ وإجراء مزيد من المشاورات الدورية مستقبلاً مع أمانات المنظمات المشاركة فيها ومع الدول الأعضاء.

هاء - متابعة التوصيات

٤٧ - ما زال نظام المتابعة المستخدم في تتبع تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها والرسائل الإدارية/الرسائل السرية، والآثار المترتبة عليها، يمثل أداة حاسمة الأهمية للحوار الذي تجريه الوحدة مع المنظمات المشاركة فيها.

٤٨ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٨/٦٠، إلى الوحدة تعزيز متابعة تنفيذ توصياتها. واتبعت الوحدة نفس النهج في عدد من الأنشطة على النحو المبين في تقاريرها السنوية السابقة، وكرست جهودا كبيرة للمتابعة في نطاق مواردها المحدودة.

٤٩ - وفي إطار إعداد هذا التقرير، طلبت الوحدة إلى المنظمات المشاركة تقديم معلومات بشأن جميع التوصيات التي صدرت بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت الأمانة قد تلقت معلومات من جميع المنظمات باستثناء أربع منها (منظمة السياحة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والاتحاد الدولي للاتصالات). ويُعد معدل الإجابة هذا ثابتا على حاله دون تغيير باعتباره يماثل معدل العام السابق عندما لم ترسل أربع منظمات أي إجابة.

٥٠ - وفي هذا الصدد، تود الوحدة أن تشير إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٢، التي أعادت تأكيدها في قرارها ٢٧٢/٦٣ الذي طلبت الجمعية العامة فيه إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، التعجيل بالنظر والبت في توصيات الوحدة وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة على أساس سنوي عن النتائج التي تحققت.

٥١ - وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٢ إلى الوحدة أيضا دراسة جدوى استخدام نظام متابعة قائم على شبكة الإنترنت لرصد حالة التوصيات وتلقي المعلومات المستكملة من المنظمات. وبالتالي، فإن الوحدة طلبت في مشروع ميزانيتها للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الموارد اللازمة لمعالجة ذلك الطلب، وقد أعربت عن امتنانها للجمعية العامة على موافقتها على استكمال نظام المتابعة القائم على شبكة الإنترنت.

النظر في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ومذكراتها ورسائلها الإدارية/السرية

٥٢ - حُلِّلت البيانات المتاحة عن التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية/السرية البالغ عددها ٣٣ والصادرة في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، في ضوء أحكام النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة[٤].

٥٣ - وقدم الرؤساء التنفيذيون تعليقات على جميع التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية/السرية المتعلقة بفرادى المنظمات البالغ عددها ١٣ التي صدرت خلال نفس الفترة. وعلاوة على ذلك، نظرت الهيئات التشريعية للمنظمات المعنية في جميع التقارير المتعلقة بوكالة واحدة.

٥٤ - وخلال نفس الفترة، أصدرت الوحدة ٢٠ تقريرا ومذكرة ورسالة إدارية متعلقة بالمنظومة بأسرها أو بعدة منظمات، وتتطلب تعليقا من طرف مجلس الرؤساء التنفيذيين.

---

(٤) انظر الفقرتين ٤ و٥ من المادة ١١. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة لاستعراض النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في ما يتعلق بإعداد التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية.

٥٥ - ولم تكن التقارير تبرمج دائما لكي تنظر فيها الهيئات التشريعية بمجرد صدور التعليقات. وفي حالة المنظمات المشاركة التي تجتمع مجالس إدارتها مرة واحدة في السنة، أو التي لها في جداول أعمالها بند مخصص لوحدة التفتيش المشتركة مرة واحدة في السنة، قد يُنظر في تقارير الوحدة بعد فترة طويلة من الزمن. وهذا ما يفسر النسبة المرتفعة من التوصيات التي لا يزال يتعين النظر فيها في ما يتعلق بالتقارير المتعلقة بالمنظومة بأسرها الصادرة في عام ٢٠٠٨، كما هو مبين في الجدول ١ أدناه.

٥٦ - وينبغي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة السياحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تلقت ١٦ تقريرا خلال هذه الفترة ولكنها لم تقدم أي معلومات عن الإجراءات المتخذة، أن تبذل قصارى جهدها للقيام بذلك.

٥٧ - ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد البريدي العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أمثلة على أفضل الممارسات، يليها صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك فإن معظم هذه المنظمات لا تقترح على هيئاتها التشريعية، عندما تعرض عليها تعليقاتها لتنظر فيها، مسار عمل محدد يقترح قبول التوصيات الموجهة إليها أو رفضها أو تعديلها.

الجدول ١

نظر الهيئات التشريعية في تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالمنظومة بأسرها

(استنادا إلى وثائق رسمية موجودة على المواقع الشبكية للمنظمات)

التقرير	العنوان المختصر	أرسلت لاتخاذ إجراء بشأنها في	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها						الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية										مجموع المنظمات التي لم تنظر في التقارير
			الأمم المتحدة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	برنامج الأغذية العالمي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	منظمة العمل الدولية	منظمة الأغذية والزراعة	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة الصحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	الاتحاد الدولي للاتصالات	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المنظمة البحرية الدولية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	اليونيدو	منظمة السياحة العالمية	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
JIU/REP/2005/2	الأداء على الصعيد القطري	٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥						■								■					■	٥
JIU/REP/2005/3	برمجيات المصادر المفتوحة في الأمانات	١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥		■	■		■	■								■		■		■	■	٩
JIU/REP/2005/4	نظام مشترك لكشوف المرتبات	١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥						■	■							■					■	٦
JIU/REP/2005/7	برمجيات المصادر المفتوحة لأغراض التطوير	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥					■	■								■					■	٦
JIU/REP/2005/8	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥						■								■					■	٥
JIU/REP/2006/2	ثغرات الرقابة	٦ آذار/مارس ٢٠٠٦						■								■					■	٥
JIU/REP/2006/4	الاستعراض الثاني لتنفيذ اتفاقيات المقار	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦				■		■								■					■	٦
JIU/REP/2006/5	الحد من الكوارث	٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦						■	■						✕	■	■		✕	✕	✕	٤
JIU/REP/2007/1	التبرعات	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧	■					■								■			■		■	٦
JIU/REP/2007/2	التغطية الطبية لموظفي الأمم المتحدة	٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧	■					✕								■					■	٥
JIU/REP/2007/4	الهيكل العمري	٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧						✕								■					■	٤
JIU/REP/2007/6	إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	✕			✕		■							■	■					■	٦

التقرير	العنوان المختصر	أرسلت لاتخاذ إجراء بشأنها في	الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها						الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية										مجموع المنظمات التي لم تنظر في التقارير
			الأمم المتحدة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	صندوق الأمم المتحدة للسكان	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	برنامج الأغذية العالمي	برنامج الأمم المتحدة للبيئة	منظمة العمل الدولية	منظمة الأغذية والزراعة	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	منظمة الطيران المدني الدولي	منظمة الصحة العالمية	الاتحاد البريدي العالمي	الاتحاد الدولي للاتصالات	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	المنظمة البحرية الدولية	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	اليونيدو	منظمة السياحة العالمية	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
JIU/REP/2007/10	مكتب الاتصال	٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨																				٥
JIU/REP/2007/12	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨																				٤
JIU/REP/2008/2	برامج الموظفين الفنيين المبتدئين/الموظفين الفنيين المعاونين/الموظفين الفنيين المعاونين	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨																				٦
JIU/REP/2008/3	استعراض الإدارة البيئية	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩																				١٣
JIU/REP/2008/4	التنفيذ الوطني لمشاريع التعاون التقني	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩																				١٣
JIU/REP/2008/5	استعراض خدمات استضافة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩																				١٣
JIU/REP/2008/6	إدارة المواقع الشبكية	٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩																				
مجموع التقارير التي يتعين النظر فيها			١٨	١٩	١٩	١٧	١٩	١٦	١٩	١٨	١٩	١٦	١٩	١٩	١٥	١٦	١٧	١٦	١٦	١٦	١٧	٣٢٨
مجموع التقارير التي لم ينظر فيها			٩	٢	٣	٧	٧	١٥	٥	٥	٤	٤	صفر	١	٧	١٦	٥	٢	١٦	صفر	١٦	١٧	١٣٤
النسبة المئوية لحالات عدم النظر في التقارير			٥٠٪	١١٪	١٦٪	٤١٪	٣٧٪	٩٤٪	٢٦٪	٢٨٪	٢١٪	٢٥٪	صفر٪	٧٪	١٠٠٪	٢٩٪	١٠٠٪	١٣٪	١٠٠٪	٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	٤١٪

نظر فيها

لم ينظر فيها (بعد)

أرسلت بغرض الاطلاع عليها فقط

قبول التوصيات/الموافقة على التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المنشورة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨

٥٨ - دأبت الوحدة، حتى تقريرها السنوي عن عام ٢٠٠٧، على تقديم تقارير عن المعدل الإجمالي لقبول التوصيات المتعلقة بفترة السنتين السابقة بالنسبة لجميع المنظمات المعنية. وفي عام ٢٠٠٨، غُيِّر نظام الإبلاغ ليبين التنفيذ على أساس سنة النشر لكي يتسنى رصد التقدم المحرز على مر الزمن. وفي عام ٢٠٠٩، قررت الوحدة تقديم الأرقام الإجمالية من منظور فترة ثلاث سنوات من أجل إظهار الاتجاهات على امتداد سنوات الإبلاغ على نحو أوضح. واستنادا إلى تعقب الوحدة للبيانات لعدة سنوات، فهي الآن في وضع يمكنها من مقارنة حالة القبول والتنفيذ لفترات الإبلاغ الثلاث الماضية المتعاقبة (على سبيل المثال: ٢٠٠٤-٢٠٠٦، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ٢٠٠٦-٢٠٠٨) (انظر الأشكال الأول إلى الرابع أدناه. وازداد عدد التوصيات التي صدرت منذ عام ٢٠٠٤ من ٣٤٩ توصية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق إلى ٤٦٦ توصية حاليا. وهذا ما يجعل نظام المتابعة أكثر تعقيدا واستهلاكا للوقت.

التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات

٥٩ - يظهر تحليل البيانات المتاحة في نهاية عام ٢٠٠٩ المتعلقة بـ ١٨٣ توصية واردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات الصادرة في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وجود اتجاه مستقر يتمثل في معدل قبول يبلغ ٦٤ في المائة، وهو ما يعتبر أمرا مرضيا جدا. وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن معدل القبول لا يزال منخفضا في ما يتعلق بالتوصيات التي صدرت في عام ٢٠٠٦ (٤٤ في المائة). ويعزى هذا أساسا إلى أن التوصيات التي وجهت، إما إلى الأمين العام أو إلى الجمعية العامة، لا تزال تصنف إما في فئة 'قيد النظر' أو فئة 'لم ترد أي معلومات بشأنها'، مما يجعل حالتها 'غير واضحة' لغرض نظام المتابعة الخاص بالوحدة.

٦٠ - وتود الوحدة أن تؤكد أن الفئتين 'قيد النظر' و 'لم ترد أي معلومات بشأنها' تمثلان حالة غير واضحة، مما يجعل تحليل البيانات صعبا جدا. ويشير مصطلح 'قيد النظر' إلى المرحلة الأولى من النظر، وإلى توقع أن تتغير هذه الحالة لاحقا إلى 'مقبولة' أو 'مرفوضة'. غير أن هناك عددا من التوصيات لم يبدأ النظر فيها على ما يبدو، وهي تبقى بالتالي مصنفة في النظام في فئة ''قيد النظر''، مما يجعلها بالفعل توصيات لم يبت فيها مطلقا.

٦١ - ولا يزال المعدل العام للقبول/الموافقة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) البالغ ٦٤ في المائة دون تغيير مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق (٢٠٠٥-٢٠٠٧). ولم تقدم أي معلومات عن ١٣ في المائة من التوصيات، ورُفض ١٤ في المائة من مجموع التوصيات.

٦٢ - وهناك ١١ في المائة من جميع التوصيات ”قيد النظر“ خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي في مقابل ١٢ في المائة المبلّغ عنها في عام ٢٠٠٨. وفي معظم هذه الحالات، أحاطت مجالس الإدارة علما بالتوصيات، عقب نظرها في التقارير، دون أن توافق عليها أو تؤيدها صراحة. وفي هذا الصدد، لا بد أن تقترح أمانات المنظمات المشاركة على الدول الأعضاء مسار عمل ينبغي له أن يفضي إما إلى القبول الصريح للتوصيات الموجهة إليها أو إلى رفضها القاطع. وفي المقابل، يُتوقع من الدول الأعضاء أن تؤدي دورها الإداري عن طريق اتخاذ قرار بشأن مسار عمل ملموس. فالإحاطة علما تتساوى مع التقاعس عن اتخاذ القرار، وهي بالتالي ليست خيارا مقبولا. وفي القرار ٢٤٦/٦٢، أعربت الجمعية العامة عن استعدادها لتطبيق نظام المتابعة من أجل استعراض توصيات الوحدة التي تستلزم اتخاذ إجراء من جانب الجمعية.

٦٣ - ولا بد من التأكيد على أن جميع المنظمات المشاركة زودت الوحدة بحالة القبول في ما يتعلق بجميع التقارير والمذكرات المتعلقة بوكالة واحدة الصادرة في عام ٢٠٠٨.

الشكل الأول

منظور فترة ثلاث سنوات لقبول التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات

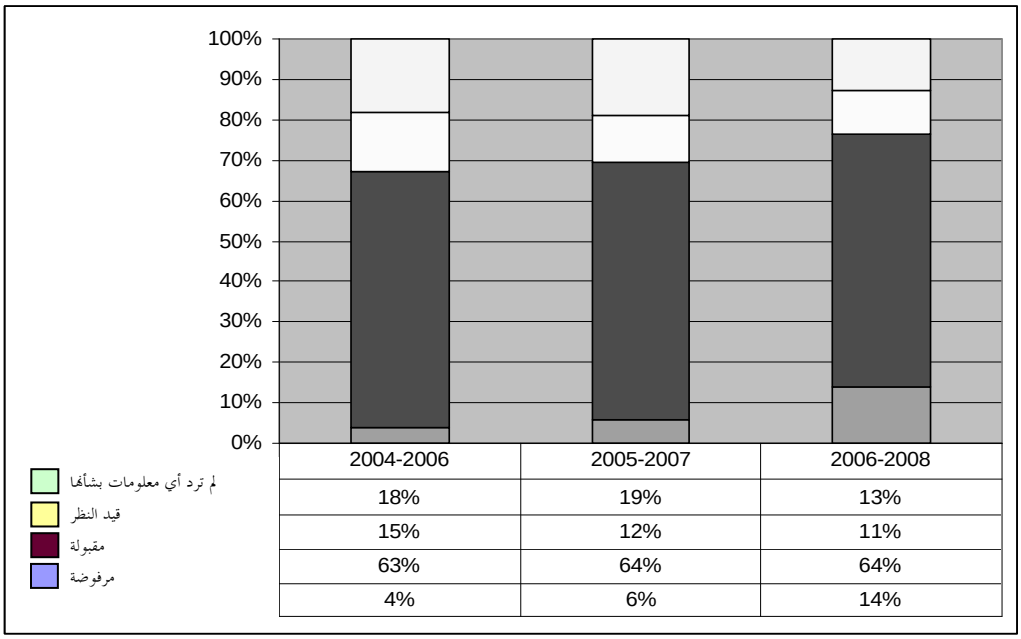

	2004-2006	2005-2007	2006-2008
لم ترد أي معلومات بشأنها	18%	19%	13%
قيد النظر	15%	12%	11%
مقبولة	63%	64%	64%
مرفوضة	4%	6%	14%

المصادر: *A/62/34/Add.1* و *A/63/34* و *Corr.1* والمعلومات التي قدمتها المنظمات في أواخر عام ٢٠٠٩.

التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها وتلك المتعلقة بعدة منظمات

٦٤ - يبين تحليل البيانات المتاحة بشأن ما مجموعه ٢٨٣ توصية وردت في التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها وتلك المتعلقة بعدة منظمات، الصادرة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ اتجاها مستقرا في ما يتعلق بمعدل القبول.

٦٥ - ويستند المعدل العام المنخفض للموافقة/القبول الذي يبلغ ٤٩ في المائة إلى عدم تقديم أي معلومات عن ٤٠ في المائة من التوصيات. وخلافا للتقارير المتعلقة بفرادى المنظمات التي يبت فيها عادة في غضون سنة من صدورها، ولا سيما إذا كانت صادرة بتكليف، يستغرق إصدار التعليقات على التقارير المتعلقة بالمنظومة بأسرها وبرمجة التقارير والنظر فيها في جميع المنظمات المشاركة وقتا أطول. ولم يُرفض سوى ٣ في المائة من التوصيات الصادرة.

٦٦ - ولا يزال ٨ في المائة من التوصيات قيد النظر. وتنطبق الملاحظات التي أبديت في الفقرة ٥٣ أعلاه أيضا على تلك الحالات التي اكتفت فيها مجالس الإدارة، بعد نظرها في التقارير المتعلقة بالمنظومة بأسرها أو بعدة منظمات، بالإحاطة علما بالتوصيات الواردة فيها، دون أن توافق عليها أو تؤيدها صراحة.

٦٧ - وتعزى النسبة المرتفعة من التوصيات التي لم ترد بشأنها معلومات في عام ٢٠٠٨ إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة السياحة العالمية، والأمانة العامة للأمم المتحدة. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة للأمم المتحدة قد قررت مؤخرا، بالتعاون مع الوحدة، أن تحل قضية التوصيات المعلقة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة والموجهة إلى الجمعية العامة. في هذا الصدد، من المتوقع أن تكون الوحدة قادرة على الإبلاغ عن هذه التوصيات في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠.

الشكل الثاني

منظور ثلاث سنوات لقبول التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها

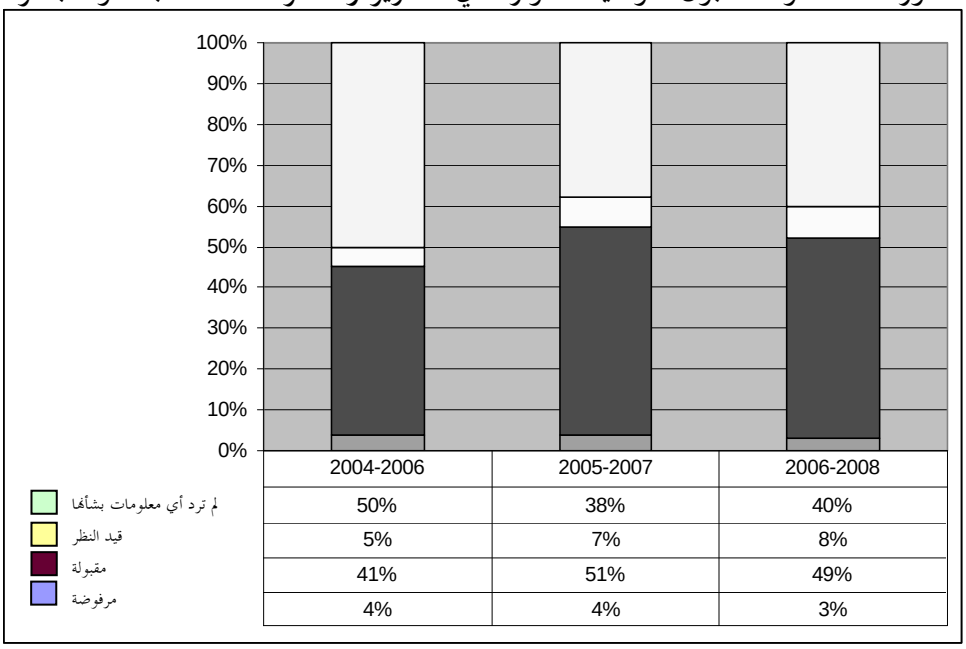

	2004-2006	2005-2007	2006-2008
لم ترد أي معلومات بشأنها	50%	38%	40%
قيد النظر	5%	7%	8%
مقبولة	41%	51%	49%
مرفوضة	4%	4%	3%

المصادر: *A/62/34/Add.1* و *A/63/34* و *Corr.1* والمعلومات التي قدمتها المنظمات في أواخر عام ٢٠٠٩.

تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المنشورة في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨

التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات

٦٨ - ينبغي عادة أن تُظهر البيانات المتعلقة بالتوصيات الموافق عليها/المقبولة انخفاض معدلات تنفيذ التوصيات المنشورة حديثا. ولكن من المفارقات أنه في نهاية عام ٢٠٠٩ تُظهر البيانات المتاحة عن التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات معدلات تصاعدية لتنفيذها (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)، حيث نفذ ٤٩ في المائة من التوصيات ووضع ٣٢ في المائة منها قيد التنفيذ. ولم يبدأ التنفيذ بعد في واحد في المائة من الحالات. ولم ترد أي معلومات بشأن حالة تنفيذ ٢٠ في المائة من التوصيات المقبولة.

٦٩ - ويمكن مقارنة هذه البيانات بالنتائج التي جرى التعليق عليها في التقريرين السنويين السابقين للوحدة، فيما يتعلق بفترات الثلاث سنوات السابقة من المنشورات: وبالتالي فإن معدل التنفيذ يتحسن، حيث نُفذ ٤٩ في المائة من التوصيات ووضع ٣٢ في المائة منها قيد التنفيذ في مقابل ٣٣ في المائة و ٤٠ على التوالي في الفترة السابقة، بل ويتحسن أكثر من ذلك مقارنة بنتائج الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

الشكل الثالث

منظور فترة ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات

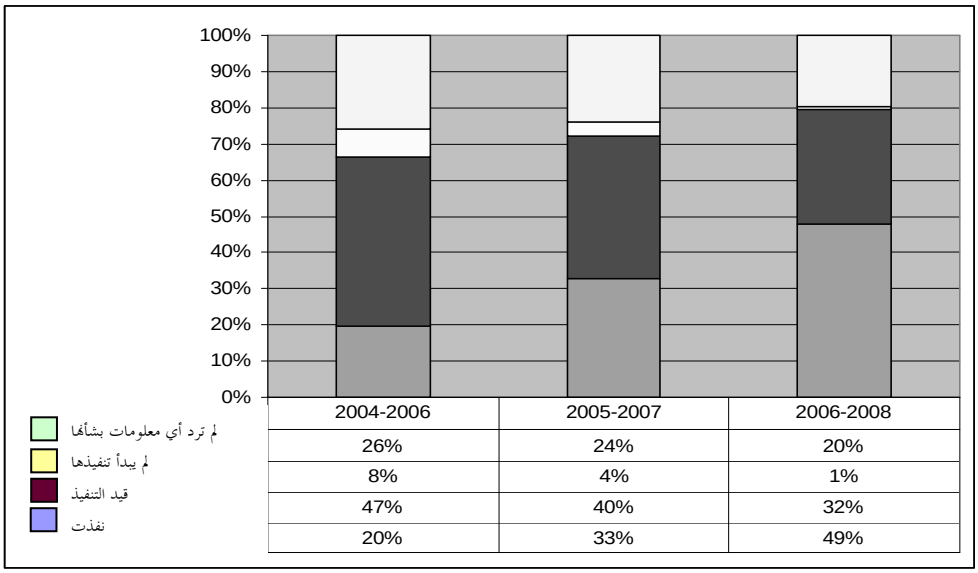

	2004-2006	2005-2007	2006-2008
لم ترد أي معلومات بشأنها	26%	24%	20%
لم يبدأ تنفيذها	8%	4%	1%
قيد التنفيذ	47%	40%	32%
نفذت	20%	33%	49%

المصادر: *A/62/34/Add.1* و *A/63/34* و *Corr.1* والمعلومات التي قدمتها المنظمات في أواخر عام ٢٠٠٩.

التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها وتلك المتعلقة بعدة منظمات

٧٠ - كذلك تحسّن معدل التنفيذ فيما يتعلق بالتقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها التي نشرت خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، حيث نفذ ٥٠ في المائة من التوصيات ووضع ٣٣ في المائة منها قيد التنفيذ مقارنة بـ ٤٣ في المائة و ٣٦ في المائة على التوالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وينبغي أن يعد ذلك إنجازا إيجابيا للغاية حيث أن كل توصية من هذه التوصيات موجهة إلى جمهور واسع من المنظمات المشاركة والدول الأعضاء.

٧١ - ولم يبدأ التنفيذ بعد في ٥ في المائة من الحالات فقط. ولم ترد أي معلومات بشأن تنفيذ نسبة ١٧ في المائة المتبقية من التوصيات.

الشكل الرابع

منظور ثلاث سنوات لقبول التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بالمنظومة بأسرها

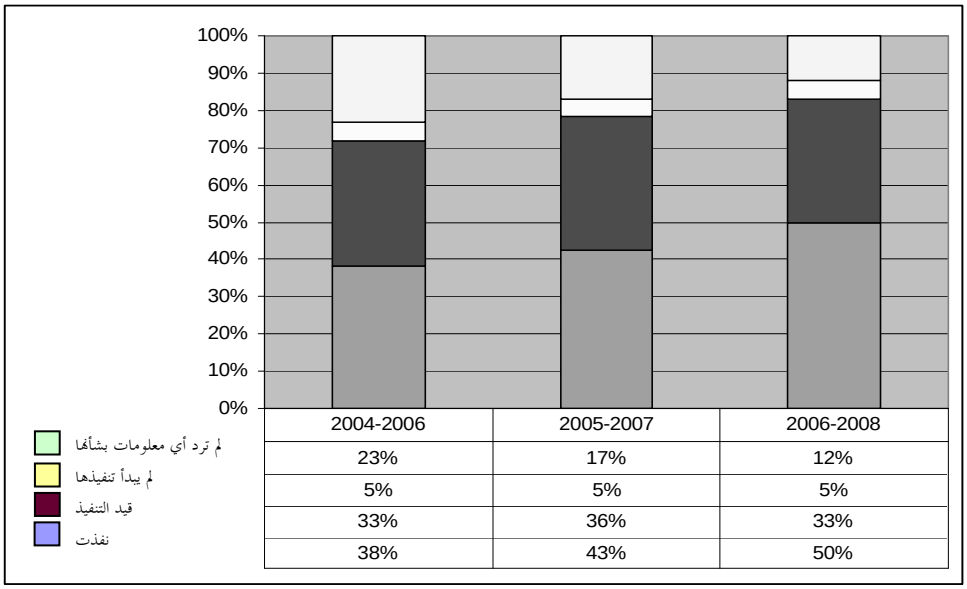

	2004-2006	2005-2007	2006-2008
لم ترد أي معلومات بشأنها	23%	17%	12%
لم يبدأ تنفيذها	5%	5%	5%
قيد التنفيذ	33%	36%	33%
نفذت	38%	43%	50%

المصادر: *A/62/34/Add.1* و *A/63/34* و *Corr.1* والمعلومات التي قدمتها المنظمات في أواخر عام ٢٠٠٩.

٧٢ - ويبين الجدول ٢ أدناه معدل القبول والتنفيذ لكل منظمة على حدة منذ بدء تشغيل النظام، اعتبارا من عام ٢٠٠٤ لغاية اليوم، وهو يوضح بشكل لا يحتاج إلى شرح مدى التزام كل منظمة بنظام المتابعة.

٧٣ - ومن الأمور الإيجابية، واستنادا إلى المعلومات الواردة من الرؤساء التنفيذيين، يبدو أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، واليونسكو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيدو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد سجلت، بالترتيب التنازلي، أعلى معدلات القبول، بينما سجلت اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أعلى معدلات التنفيذ.

الجدول ٢

الحالة الإجمالية لقبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها من جانب المنظمات المشاركة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)

(بالنسبة المئوية)

	القبول				التنفيذ			
	غير ذات صلة	مقبولة/ موافق عليها	مرفوضة	قيد النظر	لم ترد أي معلومات بشأنها	لم يبدأ التنفيذ بعد	قيد التنفيذ	نُفذت	لم ترد أي معلومات بشأنها
الأمم المتحدة	٢,٨	٤١,٣	٩,١	٨	٣٨,٨	٣	٥٥	٤٤	١٦
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	٣١,١	٣١,١	٣,٣	٣١,١	٣,٣	١٠,٥	٣١,٦	٢٦,٣	٣١,٦
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٥	٦٩,٨	٢,١	٣,١	١٩,٨	٢,١	٣٥,٤	٥٢,١	١٠,٤
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٨	٣٣,٦	٢,٧	٠,٩	٥٤,٩	٧,٩	١٨,٤	٥,٣	٦٨,٤
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)	٣٥,٢	٦٣			١,٩	٢,٩	٥٥,٩	٤١,٢	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١,٣	٣٣,٥	١,٩	٥,٢	٥٨,١	٥,٨	٣٠,٨	٤٨,١	١٥,٤
مفوضية الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	١٢,٨	٨٥,١		١,١	١,١	٨,٨	٣٦,٣	٣٥	٢٠
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		٩٤,٤	١,٩	٣,٨		٤,٦	٣١,٨	٥٦,٣	٧,٣
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٠,٧	٥١	٢,٦		٤٥,٧		٣٢,٥	٥٣,٢	١٤,٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٤	٦٦,٧	١,٣	٣,٣	٢٤,٧	٣	٢٥	٤٨	٢٤
برنامج الأغذية العالمي		٧٨,٩	٠,٧	١٩,٧	٠,٧	٢,٥	٣٨,٣	٤٨,٣	١٠,٨
منظمة العمل الدولية	٢	٣٧,١	١,٣	٧,٣	٥٢,٣		١٧,٩	١٩,٦	٦٢,٥
منظمة الأغذية والزراعة		٧٩,٩	٩,٧	٤,٩	٥,٦	٣,٥	٣٣	٥٣	١٠,٤
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	٢,٧	٨٢,٤	٦	٢,٧	٥,٣	٠,٨	٢٨	٦٤,٨	٦,٤
منظمة الطيران المدني الدولي	٩,٤	٤٢,٣	٥,٨	١٨,٧	٢٣,٧	٣,٤	١٦,٩	٧٨	١,٧
منظمة الصحة العالمية		٤١,٣	٣,٨	١	٥٣,٨	٢٥,٦	٤٨,٨	١٦,٣	٩,٣
الاتحاد البريدي العالمي	١٠,١	٤٠,٤	٢,٨	٢١,١	٢٥,٧	١٣,٦	٤٥,٥	٢٩,٥	١١,٤
الاتحاد الدولي للاتصالات	١,٢	١٣,١			٨٥,٧		٢٧,٣	٧٢,٧	
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٨,٣	٦٢,٢	٦,٤	٨,٣	١٤,٧	٧,٢	٢١,٦	٧٠,١	١
المنظمة البحرية الدولية	١	٣٨,٢	٢,٩	٣,٩	٥٣,٩	٢,٦	٥,١	٢٠,٥	٧١,٨
المنظمة العالمية للملكية الفكرية		١٣,٤	١		٨٥,٦		٥٣,٨	٤٦,٢	
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	٢,٣	٧٤,٢	٥,٥	١٨		٢٠	٣٥,٨	٣٦,٨	٧,٤
منظمة السياحة العالمية		٦,٧	٢٣,٦	٤,٥	٦٥,٢		١٠٠		
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢,٣	٨١,٧	٣,٨	١١,٥	٠,٨	٣,٧	٢١,٥	٤٤,٩	٢٩,٩

الأثـــر

٧٤ - تستخدم الوحدة ثماني فئات مختلفة من أجل تحسين تحديد أثر توصياتها والتبليغ عنه.

٧٥ - وعلى غرار الأعوام السابقة، واصلت أغلب التوصيات المقدمة التركيز على تعزيز الفعالية والكفاءة، مما أدى إلى تعزيز المساءلة ونشر أفضل الممارسات.

٧٦ - وترد في الجدول ٣ أدناه الآثار المنشودة منذ عام ٢٠٠٥.

الجدول ٣

	عدد التوصيات					النسبة المئوية				
فئات الأثر	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
تعزيز الفعالية	١٨	٣٤	٦٣	٤٠	٣٨	١٥	٣٧	٤٤	٣٤	٣٤
تعزيز الكفاءة	٣٧	٨	٤٣	٢٠	٢٢	٣٢	٩	٣٠	١٧	٢٠
تعزيز المساءلة	٢	٢٠	١٠	١٩	١٧	٢	٢٢	٧	١٦	١٥
تعزيز الضوابط والامتثال	١٧	٤	١٣	١٣	٤	١٥	٤	٩	١١	٤
تعزيز التنسيق والتعاون	٢٠	١٠	٧	٧	٤	١٧	١١	٥	٦	٤
نشر أفضل الممارسات	٢٠	١٥	٤	٨	١٦	١٧	١٦	٣	٧	١٤
وفورات مالية	١	١	٣	٦	١	١	١	٢	٥	١
آثار أخرى	٢	٠		٦	١١	٢	٠	٠	٥	١٠
المجموع	**١١٧**	**٩٢**	**١٤٣**	**١١٩**	**١١٢**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

واو - العلاقات مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

٧٧ - واصلت الوحدة في عام ٢٠٠٩ علاقاتها التفاعلية النشطة بشكل متزايد مع سائر هيئات الرقابة والتنسيق.

٧٨ - وخلال الاجتماع الثلاثي السنوي المعقود مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدم الأطراف خطط عملهم لعام ٢٠١٠ وناقشوها، وكان المشاركون قد أُطلعوا عليها بشكل غير رسمي قبل الاجتماع، بغية تفادي تداخل العمل أو الازدواجية وتحقيق مزيد من التآزر والتعاون. واقتُرح كذلك وضع بيان أغراض مشترك للفريق يمكن أن يطلع عليه أصحاب المصلحة الرئيسيون جميعهم، وتَقرّر أن تُعقد الاجتماعات الثلاثية الرسمية مرتين في السنة، باستخدام التداول بالفيديو قدر الإمكان.

٧٩ - وإضافة إلى ذلك، عقد الأطراف الثلاثة، على مدار السنة، اجتماعات في مناسبات أخرى، مستفيدين من فرص إيفاد بعثات رسمية إلى مقر كل منهم.

٨٠ - وأجرت الوحدة أيضا اتصالات منتظمة مع هيئات أخرى للرقابة الداخلية، وبخاصة تلك التي عينتها منظماتها نقطة اتصال مكلفة بمسائل وحدة التفتيش المشتركة. وعقدت الوحدة، في مطلع كانون الأول/ديسمبر، اجتماعا مع اللجنة الاستشارية للمراجعة الداخلية.

٨١ - وتشارك الوحدة بصفة مراقب في الاجتماعات السنوية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[٥]، وفي اجتماعات ممثلي خدمات مراجعة الحسابات الداخلية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ومؤتمر المفتشين الدوليين، وفي منتديات هامة معنية بتبادل ممارسات الرقابة ومناقشة قضايا الرقابة على نطاق المنظومة.

٨٢ - وجرت عمليات متعددة لتبادل الآراء مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، فيما يتعلق بالفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ الذي يطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن إنشاء آلية تقييم على نطاق المنظومة. وتكرر الوحدة تأكيد موقفها المتمثل في عدم وجود حاجة إلى استنساخ هياكل قائمة بالفعل ضمن المنظومة، وفي توفر الولاية والاستقلالية والخبرة اللازمة لديها للاستجابة لطلبات التقييم على نطاق المنظومة، شريطة أن توفَّر لها الموارد الكافية لأداء مهامها على النحو الملائم. وتؤكد الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٦٣، من جديد دور الوحدة الفريد ''بوصفها الهيئة الخارجية المستقلة الوحيدة على صعيد المنظومة للتفتيش والتقييم والتحقيق''. وبينما تقر الوحدة بالحاجة إلى تحسين آليات التقييم على نطاق المنظومة، تعتقد أن من الممكن تحقيق ذلك بزيادة متواضعة أخرى في الموارد من خلال الاعتماد على القدرات الموجودة بالفعل وتعزيزها، وهي قدرات تشمل الوحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكاتب التقييم على صعيد المنظومة. وعلاوة على ذلك، ترى الوحدة أن هناك عدة نماذج وخيارات بشأن سبل تحسين التغطية على نطاق المنظومة، وأنه ينبغي مناقشة هذه النماذج والخيارات بشكل مستفيض قبل تقديم أي مقترح إلى الجمعية العامة.

٨٣ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣، بعثت الوحدة أيضا برسالة إلى الأمين العام تعرض فيها إجراء التقييم المستقل المطلوب لنماذج ''توحيد الأداء''. وأشارت مذكرة نهج أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم في أواخر عام ٢٠٠٩ إلى وحدة التفتيش

(٥) يضم فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم مجموعة من الممارسين المهنيين المعنيين بالتقييم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

المشتركة باعتبارها واحدا من خيارين ممكنين لإجراء التقييم المستقل. وترى الوحدة أن الخيار الثاني الذي ينطوي على إنشاء أمانة مخصصة، واستقدام فريق من الخبراء الاستشاريين المستقلين، وفريق مرجعي مستقل، يتطلب توفير موارد إضافية كثيرة وينطوي على احتمال عدم ارتباطه بشكل كاف في الهياكل القائمة. وتتطلع الوحدة إلى المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن سبل تعزيز قدرات التقييم على نطاق المنظومة.

٨٤ - وزاد التعاون مع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في عام ٢٠٠٩. وإضافة إلى الممارسة الجديدة المتمثلة في توجيه مقترحات المنظمات المشاركة وإعطائها الأولوية على نطاق المنظومة فيما يتعلق ببرنامج عمل الوحدة عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين، أجريت عمليات تبادل الآراء متواترة ومنتظمة مع أمانة المجلس على الصعيدين معا في جنيف ونيويورك. ودُعيت الوحدة إلى المشاركة في اجتماع بشأن المساءلة وإدارة المخاطر في المؤسسة نظمته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وتكرر الوحدة تأكيد مقترحاتها فيما يتعلق بالمشاركة في دورات ذات صلة تعقدها اللجان الفرعية التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج لتبادل الآراء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

زاي - الإطار الاستراتيجي الجديد لوحدة التفتيش المشتركة: نهج الإدارة القائمة على النتائج

٨٥ - عرضت الوحدة، في عام ٢٠٠٨، على الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة فيها إطارا استراتيجيا جديدا للإدارة القائمة على النتائج لكي تنظر فيه، يحدد أهداف اللجنة على الأمدين الطويل والمتوسط، وذلك في المرفق الثالث لتقريرها السنوي. وقد استجاب الإطار الاستراتيجي لطلب الجمعية العامة، الوارد في قراريها ٦٢/٢٢٦ و ٦٢/٢٤٦، أن تركز الوحدة عملها على المسائل المطروحة على صعيد المنظومة والتي تهم المنظمات المشاركة، وأن وتقدم المشورة بشأن سبل ضمان استخدام الموارد على نحو أكثر كفاءة وفعالية لتنفيذ الولايات المنوطة بالمنظمات.

٨٦ - وسلَّمت الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٢٧٢، باضطلاع الوحدة بتطبيق الإدارة القائمة على النتائج في إطارها الاستراتيجي على الأجلين المتوسط والطويل. ومما يؤسَف له أن الوحدة لم تحصل، في هذه الفترة التي تشهد أزمة عالمية وتتسم بنقص في الموارد المالية، على أي موارد إضافية في الميزانية البرنامجية المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ومن ثمَّ ستعدل برنامج عملها لفترة السنتين المقبلة وفقا لذلك.

حاء – الموارد

٨٧ – كان ملاك الموظفين المعتمد لوحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٩ يضم ١١ مفتشا (مد–٢)، والأمين التنفيذي (مد–٢)، و ١٠ وظائف من الفئة الفنية مخصصة للتقييم والتفتيش (وظيفتان من رتبة ف–٥، وثلاث ف–٤، وثلاث ف–٣، وواحدة ف–٢) وللتحقيق (وظيفة واحدة ف–٣)، وباحثا مساعدا أقدم (ع–٧)، و ٨ موظفين من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، منهم ٤ موظفين عُينوا باحثين مساعدين في مشاريع بعينها، و ٤ يقدمون الدعم للوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات وإدارة التوثيق والتحرير وغير ذلك من أصناف الدعم.

٨٨ – ومع إنشاء وظيفتين من الفئة الفنية في بداية عام ٢٠٠٨ مقابل إلغاء وظيفتين من فئة الخدمات العامة، تحسَّنت نسبة الوظائف من فئة الخدمات العامة إلى الوظائف من الفئة الفنية، وكذلك تحسَّنت نسبة الوظائف من الفئة الفنية إلى وظائف المفتشين. وعُين بعد ذلك موظفان جديدان خلال عام ٢٠٠٨، غير أن أحدهما غادر الوحدة في عام ٢٠٠٩ في إطار برنامج تنقل الموظفين وتم الإعلان مجددا عن الوظيفة. وإضافة إلى ذلك، انتقل أو تقاعد أربعة موظفين آخرين خلال عام ٢٠٠٩ و لم تلتحق الأمينة التنفيذية الجديدة بالوحدة إلا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٩. ورغم الاستعانة بموظفين معينين لفترة قصيرة لملء الشواغر المؤقتة فقد لا يتأتى الأثر المتوقع من التحسين المذكور في النسبة بسبب ارتفاع معدل تبدل الموظفين.

٨٩ – وتواصلت خلال السنة جهود تطوير قدرات الموظفين ومهاراتهم الفنية. واستفاد كل موظف، في المتوسط، من سبعة أيام من التدريب، وهو معدل يتجاوز هدف الأمم المتحدة المتمثل في توفير خمسة أيام من التدريب.

٩٠ – وفيما يتعلق بالموارد المالية، وصلت النفقات من الميزانية العادية لعام ٢٠٠٩ إلى ٦,٠٠٢ ملايين دولار بعد إعادة تقدير التكاليف، منها ٥,٥١٣ ملايين دولار (٩٢ في المائة) لتغطية تكاليف الموظفين، و ٠,٢٦٥ مليون دولار (٤,٤ في المائة) لتغطية تكاليف السفر، و ٠,٢٢٣ مليون دولار (٣,٧ في المائة) لتغطية التكاليف الأخرى غير المتصلة بالموظفين[٦].

٩١ – وإضافة إلى تبرع حكومة النرويج في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٠٧٠ ٠٠٠ ١ دولارا لفائدة نشاط متصل بأحد التقارير، حصلت الوحدة في عام ٢٠٠٩ على تمويل بلغ ٠٠٠ ٢١٩ دولار لإجراء تقييم طلبته الهيئة التشريعية لمنظمة غير مشاركة (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

(٦) الأرقام النهائية قد تتغير بعد إغلاق الحسابات.

التصحر) ويندرج في برنامج عملها. وأنشئ صندوق استئماني لتلقي هذين التبرعين وأي تبرعات أخرى تقدم في المستقبل.

٩٢ - وتقدر الوحدة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في سياق الأزمة الاقتصادية الحالي لتخصيص موارد غير متكررة لتحديث موقع الوحدة الشبكي ونظامها الخاص بالمتابعة، وهي تتطلع إلى أن تحصل، لدى تحسن الوضع في المستقبل القريب، على زيادة في الوظائف أسوة بسائر خدمات الرقابة في الأمم المتحدة التي ضُخت فيها موارد كبيرة في السنوات الأخيرة.

طاء - المسائل الإدارية

٩٣ - فيما يخص تعيين الأمين التنفيذي، أعربت الوحدة عن تقديرها للدعم الذي قدمته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٦٣. وتود الوحدة أن تعلن أنها اختارت من قائمة التصفية لديها أمينة تنفيذية جديدة تتمتع بالكفاءات والقدرات اللازمة وعيَّنها الأمين العام، وبدأت مهامها في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٩٤ - وطلبت الجمعية العامة في قراريها ٢٤٦/٦٢ و ٢٧٢/٦٣ إلى الوحدة أن تبلغ عن أية صعوبات أو تأخيرات تواجهها في الحصول على تأشيرات الدخول لسفر بعض المفتشين وأعضاء أمانتها في مهام رسمية. ومن المؤسف أن حوادث جديدة سجلت في عام ٢٠٠٩.

الفصل الثاني

برنامج العمل لعام ٢٠١٠

٩٥ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٠، الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تنظر، في آن واحد، في التقرير وبرنامج العمل السنويين لوحدة التفتيش المشتركة في الجزء الأول من دوراتها المستأنفة، بدأت الوحدة إعداد برنامج عملها لعام ٢٠١٠ في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بدعوة المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة إلى تقديم مقترحاتها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٩٦ - وقد ورد ما مجموعه ٣٧ مقترحا من المنظمات المشاركة وهيئات الرقابة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الوحدة ثلاثة مقترحات داخلية. وفي عام ٢٠٠٩، كان اثنان وثلاثون مقترحا ذات صلة بقضايا على نطاق المنظومة، وكانت ثمانية مقترحات تتعلق بعدة منظمات. كما طلبت المنظمات المشاركة هذه المرة النظر في ١٣ مقترحا من قائمة المشاريع المحتملة من العام الماضي.

٩٧ - وخضعت جميع المقترحات الخارجية والداخلية إلى عملية تدقيق وافية، أخذت في الاعتبار العمل المنجز والمقرر إنجازه من قبل هيئات الرقابة الأخرى، الداخلية منها والخارجية، والآثار المترتبة فيما يتعلق بالموارد على الاستعراض المقترح وما إذا كان سينفذ في الوقت المناسب بالنسبة لمجالس الإدارة وغيرها من الجهات المستفيدة، بالإضافة إلى إمكانية إسهام الاستعراض في تعزيز الفعالية والكفاءة والتنسيق والتعاون.

٩٨ - وتم تقديم المقترحات على نطاق المنظومة لعام ٢٠١٠ من خلال أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، التي صنفتها وفق الأولوية. وقبل وضع الصيغة النهائية للعملية، دعيت المنظمات المشاركة إلى تحديد أولويات المقترحات الواردة على نطاق المنظومة. وقد أخذت الوحدة التعليقات التي قدمتها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والمنظمات المشاركة بعين الاعتبار لدى اعتماد برنامج عملها لعام ٢٠١٠. وبغية تفادي الازدواجية وتحقيق التآزر فيما بين هيئات الرقابة، أطلعت الوحدة أيضا مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على البرنامج المؤقت وذلك في أثناء اجتماعهم الثلاثي الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩٩ - وأخيراً، وبعد دراسة متأنية، وبعد الأخذ في الاعتبار طلب الجمعية العامة التركيز على المسائل ذات الاهتمام على نطاق المنظومة وذات القيمة والأهمية بالنسبة لفعالية وكفاءة عمل جميع المنظمات التي تقدم الوحدة خدمات لها، فضلا عن التوجهات الاستراتيجية

الواردة في إطارها الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩ والموارد المتاحة لتنفيذ هذه المشاريع، أدرجت الوحدة ١٠ مشاريع جديدة في برنامج عملها لعام ٢٠١٠ (سبعة مواضيع على نطاق المنظومة، وموضوع واحد يتعلق بعدة منظمات واستعراضان للتنظيم والإدارة يتعلقان بمنظمتين بعينهما. وأدرجت سبعة مشاريع على نطاق المنظومة ثلاثة استعراضات للتنظيم والإدارة في القائمة للسنوات المقبلة.

١٠٠ - ويخضع برنامج العمل للتغيير على مدى العام: فقد تُضاف تقارير جديدة؛ ويحتمل تعديل أو إرجاء أو إلغاء تقارير مقررة عندما تستدعي الظروف ذلك، ويحتمل أيضا تغيير العناوين لإظهار التوجه الجديد للتقارير.

تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتنظيمه وفعاليته والنهج المتبع فيه[٧]

١٠١ - شددت الجمعية العامة في قرارها ٨٤/٦٤ على ضرورة إجراء تقييم شامل ومستقل لنطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعاليته والنهج المتبع فيه. وتشارك أربعة عشر إدارة وبرنامجا ووكالة وصندوقا في الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، يتكّون منها فريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام وهي: إدارة عمليات حفظ السلام، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (التي يقع مقرها في مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية في إدارة عمليات حفظ السلام)، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي. ولم يجر تقييم شامل لفريق الأمم المتحدة المعني بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيتيح تقرير وحدة التفتيش المشتركة أول استعراض من هذا القبيل. ويتمثل الغرض من هذا التقرير في تقييم نطاق عمل الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنظيمه وفعاليته والنهج المتبع فيه.

(٧) اقترحته دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وأيدته الأمم المتحدة/مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

تعدد اللغات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة – حالة التنفيذ[٨]

١٠٢ – كان اختلال التوازن بين اللغات الرسمية الست، والتفاوت بين لغتي العمل في الأمانة العامة – الإنكليزية والفرنسية – مدعاة للقلق بالنسبة للدول الأعضاء ومسألة متكررة في جداول أعمال مجالس الإدارة في منظومة الأمم المتحدة، على الرغم من القرارات العديدة التي تدعو إلى تعزيز التعددية اللغوية الفعالة. وبغية تقديم أحدث المعلومات عن تنفيذ تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة كلها، واستجابة لاقتراح تقدمت به منظمة الأغذية والزراعة، سيمثل التقرير متابعة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة على نطاق المنظومة JIU/REP/2002/11، وسيستعرض ترتيبات التوظيف الحالية وآليات تمويل الخدمات اللغوية، وتحديد أفضل الممارسات، وسيوصي باتخاذ تدابير كافية لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه، والمسائل ذات الصلة مثل الامتحانات اللغوية في سياق التوظيف، والوصول إلى المعلومات، وتوزيع الوثائق، وتطوير موقع الأمم المتحدة على الإنترنت لتحقيق التكافؤ بين اللغات الرسمية، من بين أمور أخرى.

استعراض وظيفة مراجعة الحسابات في منظومة الأمم المتحدة[٩]

١٠٣ – يتوقف الحفاظ على إدارة فعالة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على وظيفة مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية والإدارة التنفيذية. وبناء على التقارير السابقة بشأن وظيفة الرقابة بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة، فإن الهدف من هذا الاستعراض يتمثل في ترسيخ الاتساق على نطاق المنظومة بين الكيانات المختصة التي تضطلع بوظيفة مراجعة الحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيغطي الاستعراض مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، وعند الاقتضاء، دور لجان المراجعة الخاصة المنشأة على مستوى كل مؤسسة. وسيمتد نطاق هذا الاستعراض ليشمل ولاية وممارسات مراجعة الحسابات ووظائف المراجعة ذات الصلة التي تقوم الكيانات ذات الصلة بتنفيذها، ولا سيما خدمات الرقابة الداخلية/مراجعة الحسابات، ومجلس مراجعي الحسابات، وفريق مراجعي الحسابات الخارجيين، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولجان مراجعة الحسابات مع الإشارة إلى النظام المالي والقواعد ذات الصلة في كل منظمة وإلى معايير مؤسسة المراجعين الداخليين والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة. ومن شأن هذا المشروع أيضا أن يقيّم

(٨) مقترح داخلي واقترحته كذلك منظمة الأغذية والزراعة ومدرج على القائمة.

(٩) مقترح داخلي.

العلاقات بين مختلف خدمات وهيئات المراجعة، ومجالس الإدارة والهيئات الإدارية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

استعراض الخدمات الطبية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة[١٠]

١٠٤ - أُعرب عن تزايد القلق بشأن القدرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة على حماية صحة موظفيها وإدارتها ومراقبتها. ولهذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للموظفين الذين يتم نشرهم في مراكز العمل الشاقة، وفي سياق توجه الأمم المتحدة الاستراتيجي صوب القدرة على التنقل وزيادة الوجود الميداني. وهناك ثغرات كبيرة في قدرة الأمم المتحدة على دعم وإدارة ومراقبة نظام رعاية صحي عالمي وخارج النطاق الوطني. وتعدّ الموارد المتاحة لإدارة ودعم القوة العاملة الصحية ضئيلة جدا، ومتناثرة عبر مختلف الإدارات والمنظمات. ولا يوجد هيكل إداري منسق في منظومة الأمم المتحدة لمراقبة ورصد ودعم خدمات الرعاية الصحية في الأمم المتحدة. والغرض من هذا التقرير هو إجراء استعراض على نطاق المنظومة للطريقة التي تقدم فيها الخدمات الصحية والطبية ولطريقة إدارتها ودعمها ومراقبتها، بغية اقتراح تغييرات تمكّن الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها بشأن رعاية صحة موظفيها وسلامتهم.

دفع مبالغ إجمالية عوضاً عن الاستحقاقات[١١]

١٠٥ - سيبحث هذا الاستعراض في الاستحقاقات الحالية، ويدرس الاختلافات عبر منظومة الأمم المتحدة من حيث التطبيق والأساس لتحديد حوافز المبلغ الإجمالي، ورؤية عما إذا كان هناك مجال لتوسيع نطاق خيار المبلغ الإجمالي. وسيتم تحليل التكلفة والفائدة لتقييم ما إذا كانت خيارات المبلغ الإجمالي هي أرخص أو أكثر تكلفة بالنسبة للمؤسسات في الممارسة الفعلية.

حالة وأفاق إصلاح نظام المشتريات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة[١٢]

١٠٦ - أثناء إعداد برنامج العمل، صنَّفت ١١ منظمة المشتريات باعتبارها أولوية يجب إدراجها في برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة. ولا تمثل المشتريات جزءا هاما من النفقات فحسب، بل تشكل كذلك عنصرا هاما في إنجاز ولاية المنظمات. فقد وصل حجم المشتريات الكلي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أكثر من الضعف في الفترة من عام

(١٠) اقترحته الأمم المتحدة/مكتب إدارة الموارد البشرية/شعبة الخدمات الطبية/مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(١١) اقترحته الأمم المتحدة/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

(١٢) اقترحته اليونيسف ومدرج على القائمة.

٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ (من ٦,٥ بلايين دولار إلى ١٣,٦ بليون دولار). وتشكل المشتريات، مع زيادة الإنفاق من حيث الحجم والتعقيد، مجالا هاما ينطوي على مخاطر بالنسبة لإنجاز المنظمات للمهام المنوطة بها بكفاءة وفعالية.

١٠٧ - وبدافع من هذه الزيادة الكبيرة في حجم المشتريات والتعقيد على مدى السنوات، شرعت المنظمات في تنفيذ إصلاحات على نظام المشتريات لتحقيق مكاسب من حيث الكفاءة وتحسين الفعالية التشغيلية. وقد حان الوقت لتقييم تنفيذ هذه المبادرات الإصلاحية، وتحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في تقييم سياسات المشتريات الرئيسية والممارسات والمبادرات الإصلاحية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بغية تحديد مجالات لتحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والتنسيق والتعاون. وستوفر سبيلا للمضي قدما لمواصلة تنفيذ الإصلاحات في نظام المشتريات.

استعراض سياسات وإجراءات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لإدارة الصناديق الاستئمانية[١٣]

١٠٨ - الصناديق الاستئمانية هي شكل من أشكال إدارة الموارد المالية الخارجة عن الميزانية، ينتشر على نطاق واسع في مختلف أرجاء منظومة الأمم المتحدة. وسيستعرض المشروع القواعد واللوائح والسياسات والممارسات ذات الصلة التي تنظم إدارة الصناديق الاستئمانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لتقييم طريقة تشغيل الصناديق الاستئمانية بأنواعها المختلفة وتقييم فعالية إدارتها بهدف تحديد أفضل الممارسات وتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة. وسينظر التقرير في مسائل مثل تكاليف دعم البرامج وسياسات استرداد التكاليف، وإدارة المنح والاتفاقات الإطارية مع البلدان المانحة ومؤسسات التمويل، فضلا عن متطلبات الرصد والمراجعة. ويهدف الاستعراض إلى تحديد المجالات الممكنة لتحسين إدارة الصناديق الاستئمانية على نحو متسق في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

تمويل العمليات الإنسانية من قبل منظومة الأمم المتحدة[١٤]

١٠٩ - هناك أنواع مختلفة من آليات التمويل التي تلبي الاحتياجات الإنسانية: ترتيبات التمويل المركزية للطوارئ التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ وصناديق ومرافق الطوارئ المتاحة في وكالات وبرامج الأمم المتحدة مثل برنامج الأغذية العالمي واليونسكو،

(١٣) اقترحته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(١٤) اقترحته الأمم المتحدة/مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي أنشأتها الوكالات بناء على طلب البلدان المتضررة. وما لم تنشئ منظومة الأمم المتحدة نظاما فعالا على نطاق المنظومة لمواءمة وتنسيق الأهداف البرنامجية لهذه الآليات، فإن مخاطر تجزئة العمليات ستزداد وسيزداد معها عدم الكفاءة في إنجاز البرامج. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذا الاستعراض في تحديد الفجوات والازدواجية في أهداف الصناديق الاستئمانية المعنية، واستعراض عمليات تخطيط البرامج وتنفيذها لدى هذه الآليات، وتحديد سبل تحسين المساءلة فيما يتعلق بتقديم المساعدة التي تقدمها إلى السكان المتضررين.

استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة[١٥]

١١٠ - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الجهة العالمية الرائدة في مكافحة المخدرات غير المشروعة والجرائم الدولية. ولما كان يعمل في جميع مناطق العالم، فإن ولايته تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء في جهودها المتضافرة لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية في جميع أبعادها، والكفاح ضد الإرهاب الدولي. وتقوم الوحدة، وفقا لنظامها الأساسي، بإجراء استعراضات منتظمة لإدارة وتنظيم المنظمات المشاركة. وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها الوحدة بإجراء مثل هذا الاستعراض للمكتب. وسيركز الاستعراض على الإدارة، وتصميم البرامج وتنفيذها، وإدارة الموارد البشرية، والميزانية والرقابة.

استعراض التنظيم والإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)[١٦]

١١١ - في عام ١٩٩٦، استعرضت وحدة التفتيش المشتركة المسائل المؤسسية والبرنامجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وسيحدد الاستعراض الحالي مجالات التحسين في ممارسات الإدارة والتنظيم في الأونكتاد في إطار عمليات الإصلاح الجارية. وسيركز على الإدارة، والهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية، وإدارة المعلومات والإدارة والرقابة، فضلا عن التعاون التقني وتطبيق اللامركزية، من بين أمور أخرى. ومن المزمع أن يُقدَّم التقرير إلى دورة مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد في عام ٢٠١١. وسيكون أيضا بمثابة متابعة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ١٩٩٦ عن تلك المنظمة.

---

(١٥) مقترح داخلي، كجزء من سلسلة استعراضات التنظيم والإدارة في فرادى المنظمات.

(١٦) مقترح داخلي، كجزء من سلسلة استعراضات تنظيم وإدارة فرادى المنظمات، كما اقترحته الأمم المتحدة/مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

المرفق الأول

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

١ - كان تكوين الوحدة لعام ٢٠٠٩ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل عضو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المشار إليها بين قوسين):

إيفين فونتين أورتيز (كوبا)، الرئيس للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ (٢٠١٢)

جيرار بيرو (فرنسا)، الرئيس للفترة من ٣ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠١٠)، الرئيس بالنيابة للفترة من ١٤ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه، ونائب الرئيس للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (٢٠١٠)

منير زهران (مصر)، نائب الرئيس للفترة من ٣ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (٢٠١٢)

نيكولاي ف. تشولكوف (الاتحاد الروسي) (٢٠١٢)

بابا لويس فال (السنغال) (٢٠١٠)

تادانوري إنوماتا (اليابان) (٢٠١٣)

اسطفان بوستا (هنغاريا) (٢٠١٠)

إنريك رومان موري (بيرو) (٢٠١٢)

جيهان ترزي (تركيا) (٢٠١٠)

ديبورا وايتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (٢٠١٢)

يشان تشانغ (الصين) (٢٠١٢)

٢ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة، التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا ونائبا للرئيس، فقد أعادت الوحدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ انتخاب المفتش جيرار بيرو (فرنسا) لمنصب الرئيس، والمفتش منير زهران (مصر) لمنصب نائب الرئيس، لعام ٢٠١٠.

المرفق الثاني

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠٠٩

الأمم المتحدة[أ]	٢٣,٥
برنامج الأغذية العالمي	١٤,٢
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢١,٧
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢,٧
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٠,٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١٠,٤
منظمة العمل الدولية	٢,٣
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التابعة	٤,٢
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٣,٥
منظمة الطيران المدني الدولي	١,٠
منظمة الصحة العالمية	٩,٩
الاتحاد البريدي العالمي	٠,٢
الاتحاد الدولي للاتصالات	٠,٨
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	٠,٤
المنظمة البحرية الدولية	٠,٣
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	١,٢
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١,١
منظمة السياحة العالمية	٠,١
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢,٣

المصدر: CEB/2007/HLCM/22/Rev.2، الجدول ٢.

(أ) تشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومركز التجارة الدولية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

180210 180210 10-22027 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال